«السكني والسلك الدبلوماسي» بمليونين و«المطاعم وصالات الأفراح» ٣,٥ ملايين ليرة

مجلس المحافظة يعطي «الضوء الأخضر» لرفع رسوم إشغال مواقف السيارات للقطاعين العام والخاص بدمشق

مصدر رسمي: المحافظة كانت تتلقى ألف طلب سنوياً للحصول على مواقف مأجورة نصفها «سكني»!!

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: التخفيف من المواقف الخاصة المأجورة ولا سيما في الأحياء السكنية المزدحمة

| هادي بك الشريف

قررت محافظة دمشق رفع رسوم إشغال مواقف السيارات العائدة للقطاعين العام والخاص لتدخل بدلات الإشغال الجديدة موضع التنفيذ اعتباراً من هذا العام ضمن تعرفة وأجور جديدة تلقت «الضوء الأخضر» من مجلس محافظة دمشق، وبالتالي طرأ تعديل على القرار ٦٧ الصادر مطلع ٢٠٢١.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن القرار الجديد أخذ بعين الاعتبار الإشكاليات التي كانت تحصل سابقاً بالنسبة لبعض المواقف وخاصة شاغلي الشقق السكنية في البناء ما قد يتسبب بحدوث تأثير على مواطنين آخرين قاطنين في المنطقة ذاتها، وخاصة بالنسبة لبعض الحالات بمنطقة المهاجرين وغيرها من الأحياء، وبالتالي تعتبر المحافظة أن القرار برفع الأجور مبرراً ضمن توجهها للتخفيف من الإشغالات لا سيما «السكنية» ببعض الأحياء المزدحمة جداً.

وأوضحت المعلومات من مصدر رسمي لـ«الوطن» أن نحو ١٠٠٠ طلب كانت تقدم سنوياً للحصول على موقف مأجور، نصفها تقريباً من الأحياء السكنية، مع التأكيد على أن الأجور سنوية وتحصل بدءاً من تاريخ وشهر تقديم الطلب للحصول على موقف خاص.

وللدخول في تفاصيل الكتاب (الذي حصلت الوطن على نسخة منه) تقرر رفع بدل الإشغال السنوي للموقف الواحد لشاغلي الشقق السكنية في البناء أو بالنسبة لمالك كامل البناء (سكني) إلى مليوني ليرة سورية بعد أن كان بدل الإشغال ٣٠٠ ألف ليرة فقط بموجب القرار السابق.

وشمل القرار بدلات الإشغال بالنسبة لجهات القطاع الخدمي الخاصة (التجاري) لتشمل الشركات والمحال التجارية بما فيها الشركات ومكاتب الطيران وشركات السياحة والسفر ومكاتب التكسي وتأجير السيارات ومكاتب شحن البضائع والطرود البريدية إضافة إلى المشافي والبنوك والفنادق والمدارس والمعاهد والنوادي الرياضية، بحيث تم رفع البدل إلى مليونين ونصف المليون ليرة بدلاً من ٦٠٠ ألف.

وشمل القرار تحديد بدلات إشغال المطاعم وصالات الأفراح والمناسبات بـ٣ ملايين ونصف المليون بدلاً من ٦٠٠ ألف ليرة.

كما شمل التعديل أيضاً ثمن الشاخصة بالنسبة للموقف الخاص «إلزامي» وشاخصة ممنوع الوقوف والتوقف (العبارة التي يضعها أصحاب مداخل الكراجات الخاصة) (مدخل كراج خاص)، ليصبح الرسم ٢٠٠ ألف ليرة، وثمن المسامير الخزفية لتحديد الموقف الخاص (٢٠ مسماراً خزفياً) أو بالدهان الطرقي (إلزامي) لتصبح ١٥٠ ألف ليرة بعد أن كان ٤٠ ألفاً فقط، وكذلك ثمن اللصاقة الواحدة لموقف خاص /P/ (إلزامي) ليصبح الرسم ١٠٠ ألف ليرة، وثمن الجهاز الكهربائي الواحد لحجز موقف خاص (اختياري) ٤٠٠ ألف ليرة.

وفي حال طلب ترميم الموقف يأحدى المواد اللازمة لحجز موقف خاص (شاخصة – لصاقة – جهاز معدني أو كهربائي) فإنه يتم احتساب قيمتها حسب ما ذكر ضمن سياق المادة، أما بالنسبة فادة الخزف فيتم احتسابها بالنسبة والتناسب.

هذا ويتم استيفاء رسم بدل إشغال موقف سيارة بدءاً من تاريخ موافقة المحافظ على الواحدة بـ٥٠٠ ليرة سورية، علماً أن المواقف المحددة تجاوزت ٣ آلاف.

حجز موقف لسيارتك الخاصة يكلف ١٦٦ ألف ليرة شهرياً

المذكورة لدى جابي مديرية هندسة المرور والنقل بمحافظة دمشق أصولاً، على أن يفوض رئيس المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة بالنظر بالحالات الخاصة، وتلغى كافة القرارات المخالفة لمضمون ما جاء في الكتاب.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن عضو المكتب التنفيذي في المحافظة رئيس لجنة التخطيط والبرامج والشؤون المالية سمير الجزائري، أن القرار اتخذ بناء على كتاب مديرية هندسة المرور والنقل، وتمت مناقشة الكتاب من اللجنة، علماً أن المقترح بالنسبة للسلك الدبلوماسي هو نصف مليون وتم رفعه إلى مليوني ليرة، مع إجراء تعديل على «السكني» واعتماد بدل الإشغال مليوني ليرة.

وأكد الجزائري أن هناك توجهاً للتخفيف من المواقف الخاصة المأجورة وخاصة في بعض الأحياء السكنية المزدحمة، مع متابعة واقع المواقف وتخفيفها بالشكل المطلوب بحيث لا يؤثر ذلك سلباً في الجوار، ولا يشكل أي إعاقة للطريق مع إجراء كشف بالنسبة لكل طلب والعمل بموجب معايير محدد.

كما لفت إلى أن بدلات إشغال مواقف السيارات تعدل للمرة الثالثة خلال الأزمة، علماً أن النسبة الكبيرة من الطلبات المقدمة هي «سكني».

هذا وحاولت «الوطن» التواصل مع مدير هندسة المرور والنقل في محافظة دمشق للإضاءة أكثر على الموضوع، إلا أنه تعذر الاتصال.

وكانت محافظة دمشق قد أطلقت خدمة مواقف السيارات المأجورة على الأملاك العامة الموزعة في الشوارع الرئيسة بالمدينة، وحددت تعرفة الوقوف للساعة الواحدة بـ٥٠٠ ليرة سورية، علماً أن المواقف المحددة تجاوزت ٣ آلاف.

شكاوى يومية من الركاب على سائقي التكاسي

توقيف ٢٧ سائقاً في يوم واحد الأسبوع الماضي

| محمد منار حميجو

كشف مصدر مروري أنه تم توقيف ٢٧ سائق تكسي في يوم واحد الأسبوع الماضي نتيجة تقاضيهم تعرفة زائدة بعدما رفعت محافظة دمشق تعرفة أجور التكاسي إلى ٤٠ بالمئة، مشيراً إلى أنه في باقي الأيام يتم توقيف ما بين سائق وسائقين اثنين.

ورفعت محافظة دمشق الأسبوع الماضي تعرفة أجور التكاسي بعدما تم رفع سعر ليتر البنزين المدعوم فأثارت هذه التعرفة استياء لدى بعض السائقين باعتبار أن كمية البنزين التي يحصلون عليها بحسب تعبيرهم غير كافية، كما أدى أيضاً إلى عزوف الكثير من المواطنين عن ركوب التكاسي.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن المصدر أنه في الأسبوع الحالي قلت المخالفات، مرجعاً ذلك لعدة أسباب منها سوء الأحوال الجوية التي ساهمت في انخفاض حركة المرور وتنقل المركبات إضافة إلى عدم خروج الكثير من المواطنين من منازلهم إلا للحالات الضرورية.

وبيّن المصدر أنه يومياً ترد شكاوى لمواطنين حول سائقين يتقاضون أجوراً زائدة ويتم التحقيق بهذا الموضوع وفي حال التأكد أن السائق يتقاضى أجرة زائدة تتم مخالفته وتوقيفه باعتبار أن القانون فرض عقوبة السجن والحجز بحق كل من يتقاضى أجوراً زائدة.

ولفت المصدر إلى أن هناك أرقاماً مخصصة لاستقبال الشكاوى الخاصة بالمواطنين وأن شرطة المرور تتابع هذه الشكاوى بكل جدية حتى لا تكون هناك مخالفات مرتكبة في هذا الموضوع، لافتاً إلى أن هناك متابعة دائمة لموضوع تقاضي الأجرة الزائدة على الرغم من الشكاوى التي يطلقها العديد من سائقي التكاسي حول عدم كفاية كميات البنزين التي يحصلون عليها عبر البطاقة الإلكترونية، لافتاً إلى أن هناك سائقين جشعين يتقاضون أجوراً زائدة وبشكل كبير.

وبيّن المصدر أنه من الطبيعي بعد زيادة تعرفة أجور التكاسي أن يكون هناك متابعة للتأكد بأن سائقي التكاسي يتقيدون بالتعرفة الجديدة، مشيراً إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون هناك حملة لضبط السائقين المخالفين بل إن الموضوع مستمر لضبط أي مخالفة من الممكن أن تحدث في هذا الصدد وبالتالي فإن هذا الموضوع متوقف على حسب الشكاوى وضبط مديريات المرور لمثل هذه المخالفات.

وأشار المصدر إلى أنه تتم مخالفة كل باص نقل داخلي غير مجهز فنياً مثل تلك الباصات التي تتكرر أعطالها ما يؤدي إلى توقفها في الشارع.

ما واقع تصدير الحمضيات عقب التوجه الحكومي؟

فياض لـ«الوطن»: المشكلة بنوعية الحمضيات في الموسم الحالي.. تم تصدير نحو ٣٤ ألف طن

العقاد: لا ازدياد بصادرات الحمضيات وحوالي ٧ براداتٍ فقط يومياً إلى العراق

| رامز محفوظ

كشف رئيس هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض لـ«الوطن» أنه لم يتم تقديم أي طلب إلى الهيئة بخصوص دعم الحمضيات للموسم الحالي حتى تاريخه، لافتاً إلى أن تعليمات الهيئة بأن تقديم الطلبات مستمر لغاية ٢١ أيار القادم.

وبيّن فياض بأن الهيئة انتهت من صرف جميع مستحقات مصدري الحمضيات من الدعم عن كل السنوات الماضية وأصبحت بريئة الذمة بشكل كامل.

ولفت إلى وجود قرار من وزير الاقتصاد برقم ٩٣٠ تاريخ ٢٨ \١١\ ٢٠١٢ يقضي بصرف ٣٠ ليرة عن كل كيلو غرام مصدر من المزارع المعتمدة و٣٠ ليرة عن كل كيلو لكل مصدر يحصل على الحمضيات من مزرعة معتمدة ويقوم بتوضيبها في مركز توضيب معتمد و٢٠ ليرة للمصدر الذي يقوم بالتصدير من خارج المزارع المعتمدة.

وأشار إلى وجود مشكلة واضحة هذا الموسم بنوعية الحمضيات إذ إن قلة الأمطار وانخفاض منسوب السدود وارتفاع أسعار المشتقات النفطية عوامل أدت إلى عدم ري المزارع المزروعة بالحمضيات بالشكل المطلوب لذا كانت النوعية المنتجة هذا الموسم غير مناسبة للتصدير، فضلاً عن التكاليف العالية التي يدفعها المصدر خلال نقل الحمضيات إلى العراق باعتبار أن المستورد الأكبر للحمضيات السورية، ناهيك عن فحص الـ per كورونا وتكاليف الفيزا وأجور المناقلة من شاحنة سورية إلى عراقية عند الحدود العراقية والتي تكلف بحدود ١٧٠٠ دولار، مبيناً أن هذه التكاليف المرتفعة أدت إلى انخفاض منافسة الحمضيات السورية مع حمضيات الدول المجاورة وبالتالي دخول الحمضيات التركية والمصرية والإيرانية بقوة أكبر من الحمضيات السورية إلى السوق العراقية.

وبيّن بأن الكميات المصدرة من الحمضيات السورية إلى العراق ودول الخليج بلغت منذ بداية الموسم الحالي حتى تاريخه حوالي ٣٤ ألف طن.

وأشار إلى أن العام الماضي كان عام تصدير الحمضيات وتم خلاله تصدير حوالي ١٦٥ ألف طن من الحمضيات وهذا الرقم يعتبر أفضل رقم تصديري قياساً للسنوات السابقة في حين أنه خلال السنوات السابقة للعام الماضي كانت الكميات المصدرة بحدود ٦٠ أو ٧٠ ألف طن وأقصى كمية صدرت بحدود ١٠٠ طن.

واستبعد فياض في ختام حديثه أن تكون الكميات المصدرة من الحمضيات للموسم الحالي قريبة من العام الماضي بسبب نوعية الحمضيات، موضحاً أنه من الممكن أن تصل مع نهاية الموسم الحالي لرقم تصديري قريب من الأرقام التصديرية خلال الأعوام السابقة للعام الماضي.

وعن كميات العراق المصدرة خلال الأيام الحالية وإمكانية زيادتها عقب التوجه الحكومي لدعم الحمضيات وزيادة تسويقها، بيّن عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه محمد العقاد لـ«الوطن» أن كميات الحمضيات المصدرة إلى العراق ودول الخليج لم تزدد عن الكميات التي كانت تصدر منذ أسبوع، موضحاً أنه يتم إرسال ٥ إلى ٧ براداتٍ فقط محملة بالحمضيات تذهب من اللاذقية إلى العراق يومياً خلال الفترة الحالية سعة البراد ٢٥ طناً في حين لا يذهب أي براد من دمشق إلى العراق.

وحول تصريح رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو بالنسبة لتوقيع العقود عقد تصديرية من الحمضيات تساءل العقاد عن أي جهات تم توقيع العقود من أجل أن يعرف المصدرين، معتبراً أن كلام رئيس الاتحاد ليس له أساس من الصحة والدليل عدم تحسن الصادرات من الحمضيات.

١١ ألف إصابة لشمانيا في حماة بالعام الماضي

| حماة- محمد أحمد خبازي

عزا رئيس مركز معالجة اللشمانيا بحماة الدكتور باسل إبراهيم، ازدياد عدد الإصابات بهذه الآفة الخطيرة بالعام الماضي وبلوغها ١٠٩٩٣ إصابة، إلى قلة الخدمات في بؤر الإصابات، والدمار الذي خلفه الإرهابيون في المناطق التي طردهم الجيش العربي السوري منها، ولنقص الموارد المائية.

وبيّن أن معظم الإصابات كانت في الرهجان والمعكر وأم الميال، ومناطق شرقي السعن والحمراء. وأوضح لـ«الوطن» أن الإصابات كانت في المحافظة بالعام ٢٠٢٠ نحو ٨٠٠٠ إصابة، وتشمل مدنيين وعسكريين. وأن للظروف البيئية السيئة وقلة الخدمات الدور الأساسي في ازدياد الإصابات.

وقال إبراهيم: يوجد في المحافظة نحو ٦٥ مركزاً علاجياً، و١٦ منها تشخيصية موزعة جغرافياً بأرجاء المحافظة، ما يسهل وصول المرضى إليها وبأقل كلفة. وأضاف: إن المركز الرئيسي في حي النصر بمدينة حماة، يقدم الخدمات الطبية العلاجية، والتشخيصية والتثقيفية للمرضى وخدمات الإحالة إلى مراكز العلاج.

ويضم مخبراً للدمويات لإجراء الفحوصات الدموية المطلوبة لمرضى العلاج العضلي. كما تم تجهيز المركز بعيادة داخلية قلبية بهدف فحص المرضى المحولين للعلاج العضلي.

وأشار إلى أن الفرق الجوالة التابعة للمركز، تنفذ جولات يومية إلى بؤر الإصابة وتقدم خدمات تشخيصية وعلاجية في الأماكن البعيدة وصعبة الوصول إليها، ولا يوجد مراكز صحية فيها، كقرى الريف الشرقي من المحافظة، وكفرزيتا واللطامنة والطمين وكفر هود والشيخ حديد والزغبة وطليسية والسمرة وكوكب وفق جدول يومي، وعبر عيادة متنقلة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر مخصصة لعلاج المرضى، ومجهزة بأحدث المعدات اللازمة.

كما تم تشكيل ١٢ فريقاً للتثقيف الصحي، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومديرية الصحة، والصحة المدرسية والهلال الأحمر والجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي، لتنفيذ نشاطات توعوية تشمل زيارات منزلية، ومحاضرات، وأنشطة لا صفية، ومسرحيات، ومسابقات ضمن الأحياء الأكثر إصابة باللشمانيا بهدف التعريف بالمرض واتخاذ سبل الوقاية الممكنة منه، وكشف الحالات الجديدة.

وذكر أن مركز اللشمانيا وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، مستمر بحملة رش مبيد حشري ضمن الأحياء التي تحوي بؤر الإصابة، والهدف منها رش المنازل ضمن المناطق الأكثر إصابة، لمكافحة نواقل المرض، والبداية كانت بالمناطق الأكثر إصابة في طوق مدينة حماة والريف القريب الذي قيه تزيد.

٥٣٦٥ ضبطاً تموينياً و١٣٠٥ إغلاقات حصاد تموين حمص في عام

| حمص- نبال إبراهيم

بيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص رامي اليوسف في تصريح لـ«الوطن» أن عناصر حماية المستهلك بالمديرية نظموا خلال جولاتهم العام الماضي على الأسواق والفعاليات التجارية ٥٣٦٥ ضبطاً تموينياً بحق فعاليات مخالفة منها ٤٤٢٨ ضبطاً عدلياً وفق القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ والمرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١، وأغلقوا ١٣٠٥ محال تجارية وفعاليات اقتصادية إغلاقاً إدارياً، على حين بلغ عدد الإحالات ٨٤ إحالة.

وأوضح أن الضبوط التموينية توزعت بين ١١٤٤ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار و١٢٩٧ لعدم تداول الفواتير بين الحلقات التجارية و٩٤ ضبطاً لبيع مواد مجهولة المصدر و٣٩ ضبطاً لارتكاب مخالفة الامتناع عن البيع و٢٠٢ ضبط للبيع بسعر زائد و١٤٩ ضبطاً بدل خدمات و٩٣ ضبطاً لمخالفات في بيع اللحوم الحمراء و١١٢ للحوم البيضاء و٢٠٢ ضبط لمخالفات في المواصفات والبيانات و٢٣ لارتكاب مخالفة الغش والتدليس و١٦ ضبطاً للاتجار بمواد الإغاثة و١٥٣ لعرض وبيع مواد منتهية الصلاحية، إضافة إلى تنظيم ١٩٤ ضبطاً مترفقاً.

ولفت اليوسف إلى أن عدد ضبوط الأفران بلغت ٤١٨ ضبطاً وضبوط الاتجار بالدقيق التمويني وصلت إلى ٤٤ ضبطاً وضبوط الاتجار بمادة الخبز ٢٤ ضبطاً، وأما ضبوط الاتجار بالمحروقات بلغت ١٠٢ ضبط و١٢٢ ضبطاً مختلفاً، كاشفاً عن أن المديرية صادرت في العام الفائت نحو ٥٩٩٠ كغ من الدقيق التمويني و٢٢٢٧ لتر مازوت و٣٦٤١٩ لتر بنزين و٢٥ أسطوانة غاز.

وأشار إلى أن عدد الضبوط التموينية التي تمت التسوية والمصالحة عليها ٢٦٣٨ ضبطاً، ووصلت القيمة المالية الإجمالية والغرامات المالية التي ترتبت على المخالفين أصولاً حوالي ٢٢٦ مليون ليرة سورية.

وأكد اليوسف أن المديرية عالجت ٩٨٨ شكوى واردة إلى المديرية من إجمالي عدد الشكاوى الواردة والبالغة ٩٩٩ شكوى، وسيرت ما يزيد على ٥٣٢٨ دورية جوالة من عناصرها على مختلف الأسواق وسحبت ٩٣٧ عينة من الأسواق لتحليلها في مخابر المديرية والتأكد من مدى صلاحيتها وموافقتها للشروط الصحية المطلوبة، مبيناً أن ٤٢٢ عينة منها كانت مخالفة تم تنظيم الضبوط اللازمة بحق أصحابها أصولاً، و٤١٠ عينات كانت مطابقة بينما ما زالت ١٠٥ عينات قيد التحليل حالياً.

النقل لم تنفق سوى ١٨٤ مليون ليرة بينما المخصص لها مليار ليرة

ابراهيم: الخط الحجازي يتعاقد على معمل تصنيع لوحات السيارات

| محمود الصالح

كشف رئيس نقابة عمال النقل والسكك الحديدية في دمشق مازن إبراهيم خلال مؤتمر النقابة أمس عن تعاقد المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي لتركيب معمل لتصنيع لوحات السيارات وتم توريد المعمل وهو الآن قيد الاستلام، منوهاً بأن هذا المعمل يحقق عند تشغيله إيراداً مالياً بعشرات المليارات.

وأضاف إبراهيم في تصريح لـ«الوطن»: إن هذا المشروع يعتبر أحد المشاريع الاستثمارية المهمة، لأن المؤسسة هي الجهة الوحيدة في سورية المخولة بتصنيع لوحات السيارات، حيث تم في العام الماضي تسليم ٤١٤٥٦ زوجاً من لوحات السيارات وحققت إيراداً مالياً قدره ٧٩٢ مليون ليرة.

وأشار إبراهيم إلى مؤسسة الخط الحديدي الحجازي عملت خلال العام الماضي من خلال كوادرها الفنية على إعادة تأهيل خط سرغايا دمشق وتأهيل وصلات خط دمشق درعا وإعادة ترميم محطات الحجاز والقدم والكسوة والميدان والربوة ودمر والهامة والفيجة والمسمية.

وبين أن المؤسسة استطاعت أن تحقق إيراداً مالياً تجاوز ١,٧ مليار ليرة أنفقت منه على مشاريعها ١,١ مليار ليرة، منوهاً باستمرار المؤسسة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية وخاصة العقارات التي عملت على طرحها للاستثمار بالتعاون مع وزارة السياحة وفق خطة تنموية واضحة، ولفت إلى أنها تسعى الآن لتنفيذ مشروع النقل بقطار الضواحي الكهربائي الذي يعتبر من أهم المشاريع عند إنجازه ويساهم في حل مشكلة النقل بين مدينة دمشق وريف دمشق نظراً لعدد القادمين والمغادرين لمدينة دمشق بشكل يومي.

وطالب رئيس النقابة الجهات الوصائية بتأمين التمويل اللازم لمؤسسة الخط الحديدي الحجازي لتتمكن من تنفيذ مشاريعها.

من جانب آخر قام فرع دمشق للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية باستكمال وتأهيل تفريعات عدرا الثمانية، إضافة إلى تفريعات صوامع التركمانية، واستكمال إنشاء المرفأ الجاف في السبينة، وتنفيذ المدخل الشمالي لمدينة دمشق من عدرا حتى القابون واستكمال تنفيذ خط دمشق درعا- الحدود الأردنية.

وبيّن تقرير النقابة أن شركة النقل الداخلي في دمشق وريفها لم تقم بتنفيذ أي من المشاريع خلال العام الماضي بسبب عدم تقديم أي من المتعهدين على مشروع إصلاح وإستثمار الباصات، والتي تمت إعادة إدراج الحالي سيتم الاستمرار في إكمال المشاريع الحيوية، ومنه مشروعا حمص مصياف الأول والثاني مشروع حماه السلمية، ومعالجة الانزلاقات في الحفة وطريق كسب، وإعادة تأهيل جسور تحويلة حلب الجنوبية، وإعادة تأهيل خمسة جسور على أوتستراد حلب- إدلب. وتضمنت خطة العام الحالي إنجاز ١٠٢ مشروع المخصصة لاستكمال مشاريع آتمتة مديريات النقل في دمشق وحلب وتركيب أجهزة الفحص الفني لمديريات النقل في المحافظات، وعدم تقدم عارضين بسبب عدم استقرار الأسعار، وطول مدة المراسلات مع الجهات الوصائية لإدراج بعض المشاريع أو إجراء مناقلات لمصلحة بعض المشاريع وبالتالي عدم التمكن من تنفيذ تلك المشاريع. وتضمن التقرير أن المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية أنجزت عدداً كبيراً من المشاريع خلال العام الماضي منه ٨٣ مشروعاً للصيانة موزعة على أغلب المحافظات، حيث تم إنجاز أعمال الصيانة وفق أولوية الطرق الأكثر تضرراً، وخلال العام الحالي سيتم إنجاز ١٢ طرقاً تتطلب الصيانة.

وأشار تقرير النقابة إلى أن وزارة النقل أنجزت ١٧,٣ بالمئة من خطة الإنفاق لديها خلال العام الماضي حيث كان الاعتماد الأصلي مليارا وثمانين مليون ليرة وتم إنفاق ١٨٤ مليون ليرة فقط لنهاية تشرين الثاني الماضي، ويعود تدني نسبة الإنجاز لعدم كفاية الاعتمادات المخصصة لاستكمال مشاريع أتمتة مديريات النقل في دمشق وحلب وتركيب أجهزة الفحص الفني لمديريات